



ATLANTIC COUNCIL

EgyptSource

RAFIK HARIRI CENTER FOR THE MIDDLE EAST



Ahmed Naje
October 17, 2012

أحمد ناجي

وزارة الثقافة المصرية: من زمن الحظيرة إلى غرفة الكراكيب

"نعم أدخلت المثقفين الحظيرة" هذه العبارة الأيقونية لصاحبها وزير الثقافة السابق فاروق حسني تصلح كتخيص لدور وزارة الثقافة المصرية طوال فترة حكم حسني مبارك، حيث ترأس فاروق حسني وزارة الثقافة طوال هذه الفترة لمدة تزيد عن عشرين عاماً.

في الحقيقة مفهوم السلطة في مصر عن كون وزارة الثقافة حظيرة هو عقيدة ممتدة منذ تأسيس الوزارة للمرة الأولى في عهد جمال عبد الناصر حيث حملت اسم وزارة الثقافة والارشاد القومي. وفي عصر السبعينات -وعلى رأس الرئيس مرسى السبعينات وما دراك ما السبعينات-. كانت توجهات الدولة تصب في كيفية تعبيبة وتأميم المجتمع كله لا فقط من الناحية الاقتصادية والسياسية بل أيضاً كل ما يمس الفن والإعلام والثقافة وحتى الترفيه والتسلية أصبحت من مهام الدولة. لهذا ولدت وزارة الثقافة ككيان ضخم تتبعه عشرات الإدارات المختلفة تبدأ من السيرك القومى واحتكار تقديم الفنون والأغانى الشعبية والرقصات الفلكلورية وحتى الإنتاج السينمائى والموسيقى. كل هذا كان مسخراً لحشد الجماهير خلف المشروع الناصري.

ومع عصر السادات تراجع هذا الدور نظراً للتغيير البوصلة السياسية للسلطة في ذلك الوقت، فتخفت الوزارة من الكثير من أعبائها وإداراتها. في محاولة لفتح وتوسيع المجال أمام قوى الإسلام السياسي الصاعدة في السبعينات لاستخدامها لمواجهة التيارات اليسارية والناصرية.

كان من المقرر أن تنتهي وزارة الثقافة دورها في عصر السادات، لكن إغتيال رأس السلطة ومجيء حسني مبارك وضع النظام في مواجهه عاجلة مع التيارات الإسلامية. ولم يكن من الممكن في سنوات الثمانينات والتسعينات الانتصار في تلك المواجهة بالعنف والسلاح فقط دون وجود آلية إعلامية وثقافية تتمكن من تعبيبة المجتمع ضد ما عرف وقتها بالأفكار الظلامية والرجعية والإرهابية. ومن هنا انتهت حكاية وبدأت حكاية جديدة.

العداء بين التيارات الإسلامية على اختلافها والثقافة بشكل عام ووزارة الثقافة المصرية بشكل خاص موغل في القدم. لكن أهم فصول المعركة تبرز في الثمانينات والتسعينات، حيث تمت مضاعفة ميزانية وزارة الثقافة لتتوسع في انشطتها ويتم احياناً من جديد لمواجهة غول "الإرهاب" بمصباح "التقوير".

وقتها تباهت الوزارة للمثقفين اليساريين والمعتدلين الذين لفظتهم في السبعينات وبدأت محاولات استقطابهم للعمل كموظفين أو مستشارين في الوزارة لخوض الحرب ضد الإرهاب والأفكار الأصولية المتطرفة.

ومع انحسار موجات الإرهاب في مصر في نهاية عقد التسعينات، تحول المثقفون إلى عباء على وزارة الثقافة. فمعركة الكثير منهم لم تكن ضد الاستبداد الدينى فقط بل ضد الاستبداد السياسى.

وفشلت محاولات فاروق حسني في استقطاب الكثير من الرموز الثقافية والفنية المصرية المعارضة في بداية الألفية، وربما يتجسد هذا الرفض بقوة في مشهد رفض صنع الله إبراهيم لجائزة الرواية العربية ومحاجمته الوزير والنظام الحاكم الذي يمثله من على منصة دار الأوبرا.

لم تفلح الوزارة في إدخال قطاع من المثقفين إلى حظيرتها فقط، بل تحول جزء من هذا القطاع إلى تكوين النواة الأولى للتغيير في مصر في حركة كفالة. الوزارة نفسها أصبحت عاجزة عن منافسة مؤسسات المجتمع المدني الصغيرة كالمورد الثقافي أو الساقية أو جالير التأون هاوس التي أصبحت منافساً قوياً لها على مستوى النشاط الثقافي والفنى في القاهرة والإسكندرية.

إلى جانب ما سبق فقد تضخم الجهاز الإداري للوزارة مثل بقية أجهزة الحكومة، وأصبحت تعانى من زيادة العماله الزائدة التي تلتهم الجزء الأكبر من ميزانيتها ثم كانت ٢٥ ينابير.

على مدار الفترة التي تلت تتحى مبارك، انطلقت عشرات المبادرات لبحث سبل إعادة هيكلة وتطوير وزارة الثقافة وتحريرها من سيطرة السلطة، وقد كان هناك شبه اتفاق بين كبار الموظفين في الوزارة والمثقفين والعاملين في حقل الانتاج الثقافي على ضرورة الحفاظ على البنية التحتية لوزارة الثقافة التي تمتلك شبكة من المكاتب والمراكم الثقافية في مختلف أنحاء الجمهورية حتى حلبي وشلاتين في الجنوب.

دارت معظم خطط إعادة الهيكلة حول تحرير العمل الثقافي وتحويل مسؤوليته إلى المجتمع المدني على أن تحافظ الدولة على دعمها له. معنى أن تتولى منظمات المجتمع المدني لا الوزارة المختلفة مسؤولية تنظيم المهرجانات والفعاليات الثقافية المختلفة. وأن تخرج هذه الفعاليات إلى الشارع وتتصبح أكثر تماساً وتفاعلًا مع المجتمع لا مجرد سياسات يتم فرضها من أعلى.

لكن لم تتوافر لدى المجلس العسكري في العامين الماضيين الارادة السياسية لاقرار أي من هذه الخطط، ومع مجىء الرئيس مرسي وحل مجلس الشعب تم وضع كل هذه الخطط في الثلاجة.

لم يغير الرئيس مرسي وزير الثقافة مع مجينة الحكم. ولم يقدم الاخوان أي رؤية لمستقبل العمل الثقافي في مصر اللهم الا صراعهم من أجل الاعتراف بشرعية ما يدعى "الأدب الإسلامي". يدرك الاخوان أن فتح ملف وزارة الثقافة كفيل بفتح معركة إضافية عليهم لا حاجة لهم بها الآن.

وفي المقابل يحافظ وزير الثقافة الحالى محمد صابر العرب على سياسات وزارة الثقافة كما كانت في عهد مبارك رافضاً أي خطط لاعادة الهيكلة والتطوير. فالبنسبة للاخوان لا فائدة يمكن توقعها من وزارة الثقافة، فلدى الاخوان شبكاتهم الاجتماعية والاعلامية الخاصة التي يفضلون ممارسة عملهم وتأثيرهم من خلالها. وبينما جلياً خلال المائة يوم الأولى أن الرئيس مرسي ليس لديه اهتمام لتحويل الوزارة لحظيرة أو استخدامها كبوق داعية مفضلاً الحفاظ عليها كغرفة للكراكيب والأشياء القديمة. أو تذكر من زمن الدولة العميقة .